الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

إسدال الستار عن أعمال أسبوع التنمية في أفريقيا بأديس أبابا

اختتم قادة ووزراء أفريقيا المجتمعون بأديس أبابا أنشطة المؤتمر السنوي لوزراء أفريقيا للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، يوم الثلاثاء باعتماد 17 قرارا يدعم جهود أفريقيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبمناسبة هذا المؤتمر، جدد الوزراء والخبراء التأكيد على ضرورة إدماج أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وأهداف أجندة 2063 العشرين الخاصة بأفريقيا ضمن السياسات الوطنية للبلدان. ودعوا أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي إلى صياغة إطار تتبع وتقييم مندمج من أجل تطبيق الخطتين.

ومن جهة أخرى، أقر المشاركون في مؤتمر أديس أبابا بأن أجندة 2063 وأجندة 2030 توفران إطارا لانتقال القارة نحو مسار جديد للتنمية يركز على البُعد البشري، ويراعي كلا من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وصرح السيد كارلوس لوبيز، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، في كلمته الختامية لهذا الملتقى بأن القرارات الصادرة عن هذا الأخير تمثل *"فرصا كبيرة من أجل إدماج أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة وتطبيقهما"* .

وصرحت السيدة نكوسوزانا دلامين زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي: *"كان هذا الأسبوع حافلا باللقاءات التي تركز على التساؤل الجوهري في عصرنا الحالي: كيف يمكن تحقيق التحول الاقتصادي لتحسين ظروف عيش الأفريقيين، سواء منهم الرجال أو النساء، أو الأطفال، أو الشباب، أو كبار السن، أو سكان المناطق الحضرية أو الريفية"* .

أما السيد جورج ويمبي لويمبو، وزير التخطيط في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيرى بأن الطريق لا يزال شاقا أمامنا، ولا نملك أي خيار غير مواصلة الجهود لبلوغ الأهداف المحددة.

ونذكر من بين أهم المواضيع التي تطرق إليها هذا المؤتمر استراتيجيات تكثيف مصادر التمويل، لاسيما تعبئة الموارد الخارجية أو الداخلية، إذ تمثل الموارد الداخلية صلب الاستراتيجية الرئيسية لتمويل الأولويات الأفريقية.

ومن جهة أخرى، شدد المشاركون في مؤتمر أديس أبابا على ضرورة تعزيز تدابير مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة عبر تطبيق توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا وعبر تكثيف التعاون مع بلدان وجهة هذه التدفقات، بما يكفل محاربة جميع الممارسات غير الملائمة لبعض الشركات المتعددة الجنسيات.

وتم تنظيم هذا المؤتمر في إطار أسبوع التنمية في أفريقيا، الذي شملت أنشطته اجتماعا للخبراء، و23 لقاءا موازيا، وجلسة وزارية على مدى يومين.

وبهذه المناسبة أيضا أعلنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن نشر العديد من الإصدارات. ونذكر من بينها دليل الاقتصاد الأزرق، ومقترح إطار ماكرو اقتصادي بديل لأفريقيا، وتقييم التكامل الإقليمي، وعرض مؤشر التكامل الإقليمي، والتقرير عن الحكامة في مجال مكافحة الفساد، و20 موجزا قطريا، إلى جانب تقارير عن تحقيق التحول عبر التصنيع، والتصنيع الذي يراعي البيئة.

وأشار كارلوس لوبيز إلى أن التقارير الصادرة من شأنها أن تقدم المعلومات والمعرفة الكفيلة *"بإعادة توجيه طريقة تفكيرنا نحو سياسات التحول"* .

وأضاف قائلا: *"نحن نساهم في إنتاج المعرفة التي تركز على أفريقيا، ونحن فخورون بذلك. إذ حان الوقت لتسريع وتيرة التحول الهيكلي"* .

وشارك في هذا المؤتمر حوالي ألف من أعضاء الوفود الذي كان موضوعه الرئيسي هو "نحو مقاربة مندمجة ومنسجمة لتنفيذ كل من أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة وتتبعها وتقييمها".